Manar Elsharq Journal
For Management and Commerce Studies
ISSN: 2959-0655 (Print)
http://meijournals.com/ara/index.php/mejcms/index

أثر المعالجة المحاسبية للأصول السامة في جودة التقارير المالية دراسة تحليلية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS

م.د ليث حازم ماجد القيسي[1]، م.د بلال هيثم عبد المجيد[2]، م.د رافد حامد[3]، أ.م.د علي محمود حسن[4]، أ.م.د صدام حمدان عكض[5]
الجامعة العراقية/ كلية الادارة و الاقتصاد[1&2&3&4&5]
layth.h.majid@aliraqia.edu.iq

ARTICLE INFO

Received: 12 Jun
Accepted: 08 Aug
Volume:4
Issue: 3

الملخص

هدف البحث إلى بيان أثر المعالجة المحاسبية للأصول السامة في جودة التقارير المالية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وذلك من خلال دراسة تحليلية اعتمدت على بناء نموذج مقترح لمعالجة الأصول عالية المخاطر في شركة بغداد للمشروبات الغازية. انطلق البحث من مشكلة مفادها أن عدم القياس السليم للأصول السامة أو ضعف الإفصاح عن مخاطرها قد يؤدي إلى تضخيم قيمة الأصول والأرباح، ومن ثم إضعاف جودة التقارير المالية وقدرتها على تقديم معلومات ملائمة وموثوقة لمستخدميها. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم تناول المفاهيم المرتبطة بالأصول السامة وخصائصها، والمعالجة المحاسبية لها في ضوء IFRS، ولا سيما ما يتعلق بالقياس، والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، والإفصاح عن المخاطر. كما تم بناء نموذج تحليلي مقترح بالاعتماد على بند المدينين في شركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024، باعتباره من البنود المالية المرتبطة بمخاطر التحصيل، وتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وبيان أثرها في رصيد المدينين وصافي الدخل قبل الضريبة. توصل البحث إلى أن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة يؤدي إلى تخفيض قيمة المدينين وصافي الدخل قبل الضريبة، إلا أن هذا التخفيض يعكس معالجة محاسبية أكثر تحفظاً وواقعية، تسهم في الحد من تضخيم الأصول والأرباح. كما أظهرت نتائج النموذج أن المعالجة المحاسبية السليمة للأصول عالية المخاطر تسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الملاءمة، والتمثيل الصادق، والشفافية، والقابلية للمقارنة. وبناءً على ذلك، أوصى البحث بضرورة اهتمام الشركات بتحليل البنود المالية عالية المخاطر، والإفصاح عن أعمار الديون ونسب التحصيل والضمانات المرتبطة بها، وتطبيق نماذج مناسبة لتقدير الخسائر المتوقعة بما ينسجم مع متطلبات IFRS.

الكلمات المفتاحية: الأصول السامة، المعالجة المحاسبية، جودة التقارير المالية، الخسائر الائتمانية المتوقعة، IFRS.

Abstract:

The research aims to examine the impact of accounting treatment of toxic assets on the quality of financial reports in light of International Financial Reporting Standards (IFRS). The study adopts an analytical approach based on developing a proposed model for treating high-risk assets in Baghdad Soft Drinks Company. The research problem arises from the fact that improper measurement of toxic assets, or inadequate disclosure of their related risks, may lead to overstating assets and profits, thereby weakening the quality of financial reports and their ability to provide relevant and reliable information to users. The research relied on the descriptive analytical approach by addressing the concepts and characteristics of toxic assets, as well as their accounting treatment under IFRS, particularly in relation to measurement, recognition of expected credit losses, and risk disclosure. A proposed analytical model

was developed based on the receivables item in Baghdad Soft Drinks Company for the years 2022–2024, as this item is directly associated with collection risk. Expected credit losses were calculated, and their impact on receivables and net income before tax was analyzed. The research concluded that recognizing expected credit losses leads to a reduction in receivables and net income before tax. However, this reduction reflects a more conservative and realistic accounting treatment that helps limit the overstatement of assets and profits. The results of the proposed model also showed that proper accounting treatment of high-risk assets contributes to improving the quality of financial reports by enhancing relevance, faithful representation, transparency, and comparability. Accordingly, the research recommends that companies should pay greater attention to analyzing high-risk financial items, disclose the aging of receivables, collection rates, and related guarantees, and apply appropriate models for estimating expected losses in line with IFRS requirements.
Keywords : Toxic assets, accounting treatment, quality of financial reports, expected credit losses, IFRS.

مقدمة

تواجه التقارير المالية في البيئة المعاصرة تحديات متزايدة نتيجة تعقّد الأدوات المالية وتنوع الأصول التي تحتفظ بها الوحدات الاقتصادية، ولا سيما الأصول التي تتسم بارتفاع درجة المخاطر وانخفاض السيولة وصعوبة التقييم، والتي يُشار إليها غالباً بالأصول السامة. وتبرز أهمية المعالجة المحاسبية لهذه الأصول لما لها من أثر مباشر في تحديد القيمة العادلة، والاعتراف بالخسائر المتوقعة، والإفصاح عن المخاطر المرتبطة بها، الأمر الذي ينعكس على مستوى موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.

وتكتسب هذه المعالجة أهمية خاصة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS، التي تؤكد على ضرورة القياس السليم والإفصاح الكافي والشفافية في عرض المعلومات المالية، بما يساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم المركز المالي ونتائج الأعمال بصورة أكثر عدالة، ومن ثم فإن دراسة أثر المعالجة المحاسبية للأصول السامة في جودة التقارير المالية تسهم في توضيح مدى قدرة المعايير الدولية على الحد من آثار الغموض والتقدير الشخصي المرتبط بهذه الأصول، وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الأصول السامة تُعد من الأصول ذات الطبيعة المعقدة، إذ ترتبط غالباً بدرجة عالية من المخاطر، وانخفاض في السيولة، وصعوبة في تحديد قيمتها العادلة بصورة دقيقة، الأمر الذي يجعل معالجتها المحاسبية من الموضوعات المؤثرة في جودة التقارير المالية. فعدم القياس السليم لهذه الأصول أو ضعف الإفصاح عن مخاطرها قد يؤدي إلى عرض معلومات مالية غير كافية أو غير ملائمة لمستخدمي التقارير المالية، مما يضعف قدرتهم على تقييم المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية واتخاذ قرارات رشيدة.

وتزداد أهمية هذه المشكلة في ضوء معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ، التي تؤكد على القياس العادل، والاعتراف بخسائر الهبوط، والإفصاح عن المخاطر المالية بصورة شفافة. ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه المعايير قد يواجه تحديات تتعلق بالتقدير المحاسبي، وتوافر البيانات، وموضوعية القياس، ومدى كفاية الإفصاح، الأمر الذي يثير تساؤلاً رئيساً حول مدى إسهام المعالجة المحاسبية للأصول السامة وفق IFRS في تحسين جودة التقارير المالية.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر المعالجة المحاسبية للأصول السامة في جودة التقارير المالية في ضوء معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما المقصود بالأصول السامة، وما الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأصول المالية؟
2. ما متطلبات المعالجة المحاسبية للأصول السامة في ضوء معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ؟

3. كيف تؤثر صعوبة القياس والإفصاح عن الأصول السامة في جودة المعلومات المحاسبية؟
4. إلى أي مدى تسهم المعالجة المحاسبية السليمة للأصول السامة في تعزيز ملاءمة وموثوقية وشفافية التقارير المالية؟

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول موضوع الأصول السامة بوصفها من القضايا المحاسبية المعاصرة التي تؤثر في عدالة عرض المركز المالي وجودة التقارير المالية، نتيجة ما تتسم به من ارتفاع في المخاطر، وانخفاض في السيولة، وصعوبة في القياس والتقييم.

كما تأتي أهمية البحث من ارتباطه بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، التي تؤكد على القياس السليم والإفصاح الكافي والشفافية في عرض المعلومات المالية. ومن ثم فإن المعالجة المحاسبية المناسبة للأصول السامة تسهم في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة، بما يساعد مستخدمي هذه التقارير على اتخاذ قرارات أكثر رشداً.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم الأصول السامة وخصائصها المحاسبية.
2. بيان متطلبات المعالجة المحاسبية للأصول السامة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية.IFRS
3. توضيح أثر القياس والإفصاح عن الأصول السامة في جودة التقارير المالية.
4. تحديد دور المعالجة المحاسبية السليمة في تعزيز الملاءمة والموثوقية والشفافية والقابلية للمقارنة في التقارير المالية.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

تسهم المعالجة المحاسبية السليمة للأصول السامة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها وشفافيتها وقابليتها للمقارنة.

خامساً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة العراقية التي تعد قوائمها المالية وتنشر تقاريرها السنوية، ولا سيما الشركات التي تتضمن قوائمها بنوداً مالية قد ترتبط بمخاطر التحصيل أو انخفاض القيمة، مثل المدينين والاستثمارات المالية، والتي يمكن أن تتأثر معالجتها المحاسبية بجودة التقارير المالية.

أما عينة البحث فقد تم اختيارها بصورة قصدية، وتمثلت في **شركة بغداد للمشروبات الغازية**، وذلك لتوافر بياناتها المالية المنشورة خلال مدة البحث، وملاءمة بعض بنود قوائمها المالية، وبخاصة بند **المدينين**، لتطبيق النموذج التحليلي المقترح. وقد تم اعتماد بيانات الشركة للسنوات 2022–2024لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وبيان أثرها في جودة التقارير المالية.

سادساً: أسلوب البحث

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي التطبيقي، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المنشورة لشركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024، وبناء نموذج محاسبي مقترح لمعالجة الأصول السامة أو الأصول المالية عالية المخاطر في ضوء معايير التقارير المالية الدولية .IFRS وقد ركز البحث على بند المدينين بوصفه من البنود المالية المرتبطة بمخاطر التحصيل، وتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وبيان أثرها في رصيد المدينين وصافي الدخل قبل الضريبة، ثم تحليل انعكاس ذلك في جودة التقارير المالية.

ويجمع هذا الأسلوب بين الجانب النظري، المتمثل في عرض مفهوم الأصول السامة ومعالجتها المحاسبية وجودة التقارير المالية، والجانب التطبيقي، المتمثل في بناء نموذج تحليلي مقترح يوضح أثر الاعتراف بالخسائر المتوقعة في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها وشفافيتها وقابليتها للمقارنة.

سابعاً: طريقة جمع البيانات

اعتمد البحث في جمع البيانات على المصادر الثانوية، وتمثلت في القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة لشركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024، ولا سيما البيانات المتعلقة ببند المدينين، والاستثمارات المالية، والنقدية، وصافي الدخل قبل الضريبة. كما تم الاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية ذات العلاقة، وبخاصة IFRS 9 و IFRS 13 وIFRS 7، فضلاً عن الكتب والبحوث والدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الأصول السامة، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وجودة التقارير المالية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمعالجة المحاسبية للأصول السامة وجودة التقارير المالية في ضوء IFRS

أولاً: مفهوم الأصول السامة وخصائصها

ظهر مصطلح الأصول السامة في البيئة المالية والمحاسبية بصورة واضحة بعد الأزمة المالية العالمية، واستُعمل للدلالة على مجموعة من الأصول المالية التي فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها، وأصبحت صعبة البيع أو التحويل إلى سيولة بسبب ضعف أو غياب السوق النشط لها. وقد ارتبط هذا المصطلح بميزانيات البنوك والوحدات المالية التي احتفظت بأدوات مالية عالية المخاطر، ولا سيما الاستثمارات المهيكلة والمشتقات المالية والأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية، إذ أدى انخفاض قيمتها وصعوبة تقييمها إلى زيادة مشكلات السيولة والقياس والإفصاح المحاسبي، وأن تحويل القروض العقارية إلى أوراق مالية غير قابلة للتداول أدى إلى ظهور ما يسمى بالأصول السامة، بسبب عدم وجود سوق ثانوي لها، مما جعلها صعبة البيع وصعبة التحول إلى سيولة. (بعلاش وشيخي، 2022: 1511–1512)

وقد أورد عنيزة والجنابي تعريفاً للأصول السامة بأنها الأصول المرهونة لقروض متعثرة يصعب سدادها، والأدوات المالية المشتقة التي انخفضت قيمتها بصورة كبيرة، ولا سيما مع تجمد أسواقها. (عنيزة والجنابي، 2019: 101)

وتعرف الأصول السامة بأنها أصول مالية انخفضت قيمتها بشكل ملحوظ إلى الحد الذي لم يعد يتوافر لها سوق نشط يمكن من خلاله بيعها أو قياس قيمتها بصورة موثوقة. (Ugwueze et al. 2021: 68)

كما عرفت بأنها أصولاً ترتبط بقروض متعثرة أو أدوات مالية مشتقة أو أوراق مالية مضمونة بأصول، يصعب تحصيل تدفقاتها النقدية المستقبلية أو بيعها دون تحمل خسائر جوهرية. (Shirkhani, et al. 2024: 177)

وتعرف الأصول السامة بأنها أصول مالية انخفضت قيمتها بصورة جوهرية ولم يعد لها سوق نشط، مما يجعل بيعها بسعر معقول أمراً صعباً أو غير ممكن لحامليها. (Salman, Ali, & Mohammed, 2023: 204)

وفي ضوء ذلك، يمكن للباحث تعريف الأصول السامة بأنها :**أصول مالية عالية المخاطر، تنخفض قيمتها السوقية أو القابلة للاسترداد بصورة جوهرية، ويصعب قياسها أو بيعها بسبب ضعف السيولة أو غياب السوق النشط، مما يجعل بقاءها في القوائم المالية دون معالجة محاسبية مناسبة سبباً في ضعف جودة التقارير المالية.**

وتتصف الأصول السامة بمجموعة من الخصائص، أهمها: (Holland, 2009: 4)

1. **ارتفاع درجة المخاطر** :إذ ترتبط غالباً بمخاطر ائتمانية عالية ناتجة عن قروض متعثرة أو أدوات مالية غير مضمونة بدرجة كافية.
2. **انخفاض القيمة** :تتعرض هذه الأصول إلى انخفاض جوهري في قيمتها نتيجة تدهور جودة الأصل أو ضعف قدرة المدينين على السداد.
3. **ضعف السيولة** :يصعب تحويلها إلى نقدية خلال مدة قصيرة، لأن السوق النشط لها يكون محدوداً أو غير موجود. (Mahieux, 2024: 41)
4. **صعوبة القياس المحاسبي** :تحتاج إلى تقديرات محاسبية معقدة لتحديد قيمتها العادلة أو خسائر الهبوط المرتبطة بها، ولا سيما عند غياب أسعار سوقية موثوقة.
5. **صعوبة البيع دون خسائر** :غالباً لا يمكن التخلص منها إلا بأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى تحقق خسائر كبيرة للوحدة الاقتصادية المالكة لها.
6. **تأثيرها في جودة التقارير المالية** :إن عدم الاعتراف بخسائرها أو ضعف الإفصاح عن مخاطرها قد يؤدي إلى تضخيم قيمة الأصول وحقوق الملكية والأرباح، ومن ثم تقديم صورة غير دقيقة عن المركز المالي ونتائج الأعمال.

ويرى الباحث أن خطورة الأصول السامة لا تنبع من وجودها فقط، بل من طريقة قياسها والإفصاح عنها في التقارير المالية. فكلما كانت المعالجة المحاسبية لهذه الأصول أكثر دقة وشفافية، زادت قدرة التقارير المالية على تمثيل الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية بصورة أكثر موثوقية وملاءمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ثانياً: المعالجة المحاسبية للأصول السامة في ضوء IFRS

لا تتعامل معايير التقارير المالية الدولية IFRS مع الأصول السامة بوصفها تصنيفاً محاسبياً مستقلاً بهذا الاسم، وإنما تعالجها ضمن نطاق الأصول المالية التي تتعرض لانخفاض جوهري في القيمة أو ترتبط بمخاطر ائتمانية مرتفعة أو تفقد سوقها النشط. لذلك فإن المعالجة المحاسبية لهذه الأصول تتم في الغالب من خلال مجموعة من المعايير، وفي مقدمتها IFRS 9 الخاص بالأدوات المالية، و IFRS 13 الخاص بقياس القيمة العادلة، فضلاً عن IFRS 7 الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية ومخاطرها. ويحدد IFRS 9 كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، بينما يضع IFRS 13 إطاراً عاماً لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها. (Sehgal & Thakur 2024: 256)

وتبدأ المعالجة المحاسبية للأصول السامة من تحديد طبيعتها المحاسبية، فإذا كانت تمثل قروضاً أو ديوناً متعثرة أو أوراقاً مالية أو مشتقات مالية، فإنها تخضع لمتطلبات التصنيف والقياس وفق IFRS 9. ويعتمد تصنيف الأصل المالي على نموذج أعمال الوحدة الاقتصادية في إدارة الأصل، وعلى طبيعة التدفقات النقدية التعاقدية الناتجة عنه، وبذلك يمكن قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بحسب خصائص الأصل وطريقة إدارته(IFRS Foundation, IFRS 9 .)

أما في حالة انخفاض قيمة الأصل أو ارتفاع مخاطره الائتمانية، فإن IFRS 9 يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة Expected Credit Losses، بدلاً من الانتظار إلى حين تحقق الخسارة فعلاً. وتُعد هذه المعالجة مهمة بالنسبة للأصول

السامة، لأن خطورتها لا تظهر فقط عند تحقق التعثر، بل تبدأ منذ وجود مؤشرات على تدهور جودة الأصل أو زيادة احتمالات عدم التحصيل. وقد أشار Salman, Ali, and Mohammed إلى أن IFRS 9 يرتكز على ثلاثة جوانب رئيسة هي التصنيف والقياس، والهبوط وفق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومحاسبة التحوط، وأن تطبيقه يرتبط بدرجة كبيرة بالمؤسسات المالية بسبب طبيعة نشاطها الائتماني .(Salman & Mohammed, 2023: 206-207)

وفيما يتعلق بالأصول السامة التي يصعب تحديد قيمتها السوقية بسبب غياب السوق النشط، فإن قياسها يتطلب الرجوع إلى IFRS 13، الذي يعرّف القيمة العادلة بأنها السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيع أصل أو دفعه عند تحويل التزام في معاملة منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. وبناءً على ذلك، فإن قياس الأصول السامة بالقيمة العادلة لا يعتمد على رغبة الإدارة في الاحتفاظ بالأصل أو التخلص منه، بل على افتراضات المشاركين في السوق وظروف السوق القائمة، مع ضرورة مراعاة المخاطر المرتبطة بالأصل عند القياس(Longstaff & Myers, 2014: 299) .

كما لا تكتمل المعالجة المحاسبية للأصول السامة بمجرد القياس أو الاعتراف بالخسائر، بل تمتد إلى الإفصاح المحاسبي الكافي عن طبيعة هذه الأصول ومخاطرها. فالإفصاح ينبغي أن يوضح حجم الأصول عالية المخاطر، وطريقة قياسها، ومبررات الاعتراف بخسائر الهبوط أو الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومستوى التعرض لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق. ويؤكد IFRS 7 ضرورة تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية في المركز المالي والأداء المالي، وكذلك طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عنها وكيفية إدارتها. (Borodin, 2018: 389)

ويرى الباحث بأن المعالجة المحاسبية السليمة للأصول السامة في ضوء IFRS تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية: القياس المناسب، والاعتراف بخسائر الهبوط أو الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإفصاح الكافي عن المخاطر. ومن ثم فإن التزام الوحدة الاقتصادية بهذه المرتكزات يسهم في الحد من تضخيم قيمة الأصول والأرباح، ويجعل التقارير المالية أكثر قدرة على التعبير عن الواقع الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والموثوقية والشفافية والقابلية للمقارنة.

ثالثاً: جودة التقارير المالية وأبعادها

تمثل جودة التقارير المالية أحد المحاور الرئيسة التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي وقدرتها على الاستمرار. فالتقرير المالي لا يحقق فائدته بمجرد عرض الأرقام والبيانات، وإنما من خلال تقديم معلومات ملائمة وصادقة وقابلة للفهم والمقارنة، بحيث تساعد المستثمرين والدائنين والإدارة والجهات الرقابية على اتخاذ قرارات رشيدة. (Jerry, 2020: 78)

وتُعرف جودة التقارير المالية بأنها مدى قدرة التقارير المالية على تقديم معلومات محاسبية تعبر بصدق عن الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، وتخلو قدر الإمكان من التحريف الجوهري، وتكون قادرة على التأثير في قرارات المستخدمين. وترتبط هذه الجودة بمدى التزام الوحدة الاقتصادية بمتطلبات القياس والاعتراف والإفصاح وفق المعايير المحاسبية المعتمدة، ولا سيما معايير التقارير المالية الدوليةIFRS .

في حين عرفت: الجمعية الأمريكية للمحاسبين والمراجعين المعتمدين (AICPA):

"جودة التقارير المالية بمدى دقة وصدق المعلومات المالية التي تحتويها التقارير، بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين وتسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بكفاءة." (Suteja, 2023: 245)

وفي ضوء الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، يمكن تحديد أبعاد جودة التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأهمها: (Kieso et al,2018: 32)

1. **الملاءمة :** وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في قرارات المستخدمين، من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. وتتحقق الملاءمة عندما تكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية أو تأكيدية.
2. **التمثيل الصادق :** ويقصد به أن تعبر المعلومات المالية عن العمليات والأحداث الاقتصادية كما هي في الواقع، بعيداً عن التضخيم أو الإخفاء أو التحيز. ويتطلب ذلك أن تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية.
3. **القابلية للمقارنة :**وتعني إمكانية مقارنة معلومات الوحدة الاقتصادية عبر الفترات المالية المختلفة، أو مقارنتها مع وحدات اقتصادية أخرى، مما يساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم الأداء والاتجاهات المالية بصورة أوضح.
4. **القابلية للتحقق :**وتشير إلى إمكانية وصول أطراف مختلفة إلى نتائج متقاربة عند فحص المعلومات نفسها، الأمر الذي يعزز ثقة المستخدمين في البيانات المالية المعروضة.
5. **التوقيت المناسب :**ويقصد به توفير المعلومات المالية في الوقت الذي تكون فيه نافعة لاتخاذ القرار، لأن تأخر عرض المعلومات قد يقلل من قيمتها حتى وإن كانت دقيقة.
6. **القابلية للفهم :**وتعني عرض المعلومات المالية بطريقة واضحة ومنظمة، بحيث يستطيع المستخدمون الذين يمتلكون معرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة فهم مضمونها والاستفادة منها.

وتزداد أهمية جودة التقارير المالية عند التعامل مع الأصول السامة، بسبب ما تتصف به هذه الأصول من صعوبة في القياس، وارتفاع في المخاطر، وضعف في السيولة. فعدم الاعتراف المناسب بخسائرها أو ضعف الإفصاح عن مخاطرها قد يؤدي إلى تضخيم قيمة الأصول وحقوق الملكية والأرباح، مما يضعف صدق وعدالة عرض التقارير المالية. أما المعالجة المحاسبية السليمة لهذه الأصول، من خلال القياس المناسب والإفصاح الكافي والاعتراف بالخسائر المتوقعة، فإنها تسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وتقديم صورة أكثر واقعية عن المركز المالي ونتائج الأعمال. (فارس وآخرون، 2020: 23)

رابعاً: العلاقة بين معالجة الأصول السامة وجودة التقارير المالية

ترتبط المعالجة المحاسبية للأصول السامة بجودة التقارير المالية ارتباطاً مباشراً، لأن هذه الأصول غالباً ما تتصف بصعوبة القياس، وانخفاض السيولة، وارتفاع درجة المخاطر، الأمر الذي يجعل بقاءها في القوائم المالية من دون قياس سليم أو إفصاح كافٍ سبباً في إضعاف صدق وعدالة المعلومات المالية. فكلما كانت قيمة هذه الأصول معروضة بأعلى من قيمتها القابلة للتحقق أو لم يتم الاعتراف بالخسائر المرتبطة بها في الوقت المناسب، انعكس ذلك سلباً على جودة التقارير المالية من خلال تضخيم الأصول وحقوق الملكية والأرباح، ومن ثم تقديم صورة غير دقيقة عن المركز المالي ونتائج الأعمال.

وتظهر هذه العلاقة بصورة أوضح في ضوء معايير التقارير المالية الدولية، ولا سيما IFRS 9، إذ إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة يساعد على نقل أثر تدهور الأصول المالية إلى القوائم المالية بصورة مبكرة، بدلاً من تأجيل الاعتراف بالخسائر إلى حين تحقق التعثر فعلاً. وبذلك تسهم المعالجة المحاسبية السليمة في تحسين خاصية الملاءمة؛ لأنها توفر معلومات أكثر قدرة على التأثير في قرارات المستخدمين، كما تعزز خاصية التمثيل الصادق من خلال عرض الأصول السامة بقيم أقرب إلى واقعها الاقتصادي، لا بقيم دفترية قد لا تعكس مستوى المخاطر الحقيقي. وقد أشار Salman, Ali, and Mohammed إلى أن IFRS 9 يرتبط بالتصنيف والقياس والهبوط وفق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن تطبيقه يرتبط بالأصول المتعثرة أو غير العاملة وتأثيرها في الأداء المالي للمصارف (Salman, Ali, & Mohammed, 2023: 206–207).

كما أن الإفصاح عن الأصول السامة ومخاطرها يمثل ركناً مهماً في جودة التقارير المالية، إذ لا يكفي الاعتراف بالخسائر أو إعادة القياس فقط، بل ينبغي أن تتضمن التقارير المالية معلومات كمية ونوعية عن طبيعة هذه الأصول، ومستوى التعرض لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق، والسياسات المستخدمة في قياسها وإدارتها. فالإفصاح الكافي يقلل من حالة عدم التأكد لدى مستخدمي التقارير المالية، ويساعدهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة المخاطر المستقبلية. وقد توصل عنيزة والجنابي إلى أن ضعف الإفصاح عن مخاطر الأصول السامة لأدوات الائتمان يحد من قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات رشيدة، وأن الإفصاحات الكمية والوصفية تساعد في تقييم المخاطر والرقابة عليها (عبد الفتاح، 2022 110).

وتكون العلاقة كذلك من خلال القياس بالقيمة العادلة، ولا سيما عندما تكون الأصول السامة مرتبطة بأدوات مالية لا يتوافر لها سوق نشط. ففي هذه الحالة يصبح القياس المحاسبي أكثر اعتماداً على التقديرات المهنية، مما يزيد الحاجة إلى الإفصاح عن أساليب التقييم والافتراضات المستخدمة. فالقيمة العادلة قد تسهم في إظهار الانخفاض الحقيقي في قيمة الأصل، لكنها قد تصبح مصدراً لعدم اليقين إذا لم تُدعَم بإفصاحات كافية عن منهجية القياس ومستوى المخاطر. وقد بيّن بعلاش وشيخي أن صعوبة تقييم الأصول السامة وبيعها كانت من أسباب أزمة السيولة، وأن استخدام القيمة العادلة في تقييم هذا النوع من الأصول أدى إلى إبراز أثرها في الأسواق المالية (بعلاش وشيخي، 2022: 1511–1512).

ويرى الباحث أن المعالجة المحاسبية للأصول السامة تؤثر في جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة مسارات رئيسة: الأول هو القياس السليم الذي يمنع تضخيم الأصول، والثاني هو الاعتراف المناسب بالخسائر الذي يعزز صدق نتائج الأعمال، والثالث هو الإفصاح الكافي عن المخاطر الذي يدعم الشفافية ويزيد قدرة المستخدمين على تقييم المركز المالي. وبذلك فإن الالتزام بمتطلبات IFRS في معالجة هذه الأصول لا يؤدي فقط إلى تصحيح القيم المحاسبية، بل يسهم أيضاً في رفع جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة، والتمثيل الصادق، والشفافية، والقابلية للمقارنة.

المبحث الثالث: نموذج تحليلي مقترح لمعالجة الأصول السامة في شركة بغداد للمشروبات الغازية في ضوء IFRS

بعد أن تناول المبحث السابق الإطار النظري للأصول السامة وخصائصها والمعالجة المحاسبية لها في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS، يأتي هذا المبحث لتقديم نموذج تحليلي مقترح يوضح كيفية معالجة هذه الأصول وانعكاس ذلك في جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على شركة بغداد للمشروبات الغازية. وقد تم اختيار الشركة بوصفها من الشركات الصناعية المهمة، فضلاً عن توافر بيانات مالية منشورة تساعد على بناء نموذج تطبيقي مصغر، ولا سيما ما يتعلق ببند المدينين والاستثمارات المالية التي يمكن أن تتأثر بمخاطر الانخفاض في القيمة أو ضعف التحصيل.

ويقوم النموذج المقترح على افتراض وجود جزء من الأصول المالية ذات طبيعة عالية المخاطر، يمكن النظر إليها بوصفها أصولاً معرضة للتدهور أو صعوبة التحصيل، ومن ثم إخضاعها للمعالجة المحاسبية المناسبة في ضوء IFRS، ولا سيما من حيث القياس، والاعتراف بخسائر الهبوط أو الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإفصاح عن المخاطر المرتبطة بها. ويهدف هذا النموذج إلى بيان أثر المعالجة المحاسبية السليمة في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها وشفافيتها وقابليتها للمقارنة.

وبناء على ما سبق سيتناول هذا المبحث عرضاً موجزاً لبيانات شركة بغداد للمشروبات الغازية، ثم تحديد الأساس الذي يقوم عليه النموذج التحليلي المقترح، وبعد ذلك بيان المعالجة المحاسبية للأصول السامة المفترضة، وتحليل أثر هذه المعالجة في عناصر التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية المعروضة فيها.

أولاً: البيانات المعتمدة في بناء النموذج التحليلي المقترح

لأغراض بناء النموذج التحليلي المقترح لمعالجة الأصول السامة في شركة بغداد للمشروبات الغازية، تم الاعتماد على عدد من البنود المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركة للسنوات 2022–2024، ولا سيما البنود المرتبطة بالأصول المالية ومخاطر التحصيل والسيولة ونتائج الأعمال. وقد تم التركيز على بند المدينين بوصفه الأصل المالي الأكثر ارتباطاً بمخاطر التحصيل، فضلاً عن الاستثمارات المالية بوصفها بنداً مالياً قد يتأثر بمخاطر الانخفاض في القيمة، وصافي الدخل قبل الضريبة لقياس أثر الاعتراف بالخسائر المقترحة في نتيجة النشاط.

جدول(1)

البيانات المالية المعتمدة في بناء النموذج التحليلي المقترح لشركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024

المبالغ بالدينار العراقي

البيان	2022	2023	2024	سبب الاعتماد في النموذج
الاستثمارات المالية	1,396,376,642	1,396,376,642	13,050,000,000	تمثل أصلاً مالياً يمكن أن يتأثر بمخاطر الانخفاض في القيمة أو تغير القيمة العادلة.
المدينون	25,386,560,039	45,324,445,054	31,383,130,248	تمثل البند الرئيس في النموذج، لأنها ترتبط بمخاطر التحصيل واحتمال تكوين خسائر ائتمانية متوقعة.
النقدية	76,846,034,461	129,403,643,980	157,679,905,816	تستخدم كمؤشر مساعد لتقييم السيولة وقدرة الشركة على مواجهة الالتزامات.
صافي الدخل قبل الضريبة	60,660,682,087	115,370,072,443	170,689,717,173	يستخدم لقياس أثر الاعتراف بخسائر الهبوط أو الخسائر الائتمانية المتوقعة في نتيجة الأعمال.

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024.

يتضح من الجدول أن بند المدينين شهد تذبذباً واضحاً خلال سنوات التحليل، إذ ارتفع من 25,386,560,039 دينار سنة 2022 إلى 45,324,445,054 دينار سنة 2023، ثم انخفض إلى 31,383,130,248 دينار سنة 2024. ويُعد هذا التذبذب مؤشراً مهماً عند بناء النموذج التحليلي المقترح، لأن ارتفاع الذمم المدينة أو تغيرها بصورة جوهرية يتطلب اختبار مدى قابليتها للتحصيل، وبيان ما إذا كانت تحتاج إلى تكوين خسائر ائتمانية متوقعة وفق متطلبات IFRS 9.
كما أن ارتفاع الاستثمارات المالية في سنة 2024 إلى 13,050,000,000 دينار يجعلها بنداً مساعداً في التحليل، ولا سيما عند مناقشة مخاطر انخفاض القيمة أو صعوبة القياس. أما صافي الدخل قبل الضريبة فيُعد ضرورياً لبيان أثر المعالجة المحاسبية المقترحة، إذ إن الاعتراف بأي خسائر متوقعة سيؤدي إلى تخفيض نتيجة الأعمال، لكنه في المقابل يعزز صدق وعدالة عرض التقارير المالية.

ثانياً: تحديد الأصل المالي محل المعالجة في النموذج المقترح

لغرض تطبيق النموذج التحليلي المقترح، لا بد من تحديد البند المالي الذي يمكن أن تنطبق عليه خصائص الأصول السامة أو الأصول عالية المخاطر. وبما أن البحث لا يفترض أن جميع أصول الشركة تمثل أصولاً سامة، فقد تم فحص البنود المالية ذات العلاقة، ولا سيما المدينين، والاستثمارات المالية، والنقدية، والمخزون، بهدف اختيار البند الأكثر ارتباطاً بمخاطر التحصيل أو انخفاض القيمة. وتشير بيانات الميزانية العامة لشركة بغداد للمشروبات الغازية إلى وجود بنود مالية مهمة، من أبرزها المدينون والاستثمارات المالية، في حين أظهرت قائمة الدخل صافي الدخل قبل الضريبة الذي يمكن استخدامه لاحقاً لقياس أثر الاعتراف بالخسائر المتوقعة في نتيجة النشاط.

جدول(2)

تحديد الأصل المالي محل المعالجة في النموذج التحليلي المقترح

المبالغ بالدينار العراقي

البند	2022	2023	2024	طبيعة البند	مدى ملاءمته للنموذج	القرار في النموذج
المدينون	25,386,560,039	45,324,445,054	31,383,130,248	أصل مالي يرتبط بمخاطر التحصيل	مرتفع جداً، لأنه يمثل ذمماً على الغير وقد يتعرض لضعف التحصيل أو التأخر في السداد	يعتمد كبند رئيس محل المعالجة
الاستثمارات المالية	1,396,376,642	1,396,376,642	13,050,000,000	أصل مالي قد يتأثر بانخفاض	متوسط، لأنه يحتاج إلى بيانات	يستخدم كبند مساعد

				القيمة أو تغير القيمة العادلة	تفصيلية عن نوع الاستثمار وقيمته العادلة	في التحليل
النقدية	76,846,034,461	129,403,643,980	157,679,905,816	أصل نقدي عالي السيولة	منخفض، لأنه لا يرتبط غالباً بمخاطر التحصيل مثل المدينين	يستبعد من المعالجة
المخزون	93,308,909,929	95,100,986,975	108,729,282,846	أصل غير مالي يرتبط بالإنتاج والبيع	منخفض في ضوء موضوع البحث، لأنه يخضع عادة لمعالجة انخفاض المخزون وليس IFRS 9	يستبعد من المعالجة
صافي الدخل قبل الضريبة	60,660,682,087	115,370,072,443	170,689,717,173	مؤشر لنتيجة الأعمال وليس أصلاً مالياً	يستخدم لقياس أثر الخسائر المتوقعة في الأرباح	يستخدم لقياس الأثر وليس كأصل محل معالجة

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024.

يتضح من الجدول أن بند **المدينين** هو الأكثر ملاءمة لتطبيق النموذج التحليلي المقترح، لأنه يمثل أصلاً مالياً يرتبط مباشرة بمخاطر التحصيل، كما شهد تذبذباً واضحاً خلال مدة التحليل، إذ ارتفع من 25,386,560,039 دينار سنة 2022

إلى 45,324,445,054 دينار سنة 2023، ثم انخفض إلى 31,383,130,248 دينار سنة 2024. ولا يعني ذلك أن كامل رصيد المدينين يمثل أصولاً سامة، وإنما يفترض النموذج أن جزءاً من هذا الرصيد قد يكون معرضاً لمخاطر عدم التحصيل أو التأخر في السداد، ومن ثم يحتاج إلى تقدير خسائر ائتمانية متوقعة وفق متطلبات.IFRS 9

أما الاستثمارات المالية، فعلى الرغم من أهميتها، ولا سيما بعد ارتفاعها في سنة 2024، إلا أنها ستُعامل في النموذج كبند مساعد فقط، لأن قياسها يتطلب توافر بيانات تفصيلية عن نوع الاستثمار، وسوقه النشط، وقيمته العادلة، وهي معلومات قد لا تكون متاحة بالقدر الكافي في القوائم المنشورة. وبذلك فإن اعتماد بند المدينين يوفر أساساً عملياً أكثر وضوحاً لاختبار أثر المعالجة المحاسبية للأصول عالية المخاطر في جودة التقارير المالية.

ثالثاً: افتراضات النموذج المقترح

يقوم النموذج المقترح على مجموعة من الافتراضات المحاسبية المبسطة، وذلك بسبب عدم توافر كشف تفصيلي في القوائم المالية المنشورة يوضح أعمار الديون، ونسب التعثر، ومعدلات التحصيل، والضمانات المرتبطة بالمدينين، وعليه فإن هذه الافتراضات لا تعني الحكم بأن كامل بند المدينين يمثل أصولاً سامة، وإنما تهدف إلى بناء نموذج تطبيقي يوضح أثر المعالجة المحاسبية للأصول عالية المخاطر في جودة التقارير المالية.

ويستند النموذج إلى فكرة أن بند المدينين يمثل أصلاً مالياً قابلاً للتعرض لمخاطر التحصيل، ومن ثم يمكن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليه وفق منطق .IFRS 9 وقد اعتمدت على النظر إلى الأصول السامة أو المتعثرة بوصفها أصولاً غير عاملة، كما ربطت ذلك بتطبيق IFRS 9 وتأثيره في الأداء المالي، والذي يتضمن التصنيف والقياس والهبوط وفق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

جدول(3)

افتراضات النموذج التحليلي المقترح لمعالجة بند المدينين في شركة بغداد للمشروبات الغازية

الفئة	نسبة الفئة من رصيد المدينين	طبيعة الفئة	احتمال التعثر المفترضPD	نسبة الخسارة عند التعثر LGD	الغرض من الافتراض
مدينون منتظمون	80%	أرصدة قابلة للتحصيل ضمن النشاط الاعتيادي	2%	30%	قياس الخسائر المتوقعة على الأرصدة منخفضة المخاطر
مدينون مرتفعو المخاطر	15%	أرصدة تحتاج إلى متابعة بسبب احتمال التأخر أو ضعف التحصيل	15%	50%	تمثيل المرحلة التي ترتفع فيها المخاطر الائتمانية

مدينون متعثرون/أصول سامة مفترضة	5%	أرصدة ضعيفة التحصيل أو معرضة لخسارة جوهرية	60%	70%	بيان أثر الأصول عالية المخاطر في التقارير المالية
مجموع رصيد المدينين	100%	أصل مالي محل المعالجة	—	—	يمثل أساس احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

المصدر :إعداد الباحث لأغراض بناء النموذج التحليلي المقترح.

وبناءً على هذه الافتراضات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعادلة الآتية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة = رصيد المدينين × نسبة الفئة × احتمال التعثر × نسبة الخسارة عند التعثر

وتقوم فكرة النموذج على أن الاعتراف بهذه الخسائر لا يُعد مجرد تخفيض للأرباح أو الموجودات، بل يمثل معالجة محاسبية تهدف إلى عرض بند المدينين بقيمة أقرب إلى قابليته الفعلية للتحصيل. ومن ثم فإن الاعتراف بالخسائر المتوقعة يسهم في الحد من تضخيم الموجودات والأرباح، ويعزز جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والتمثيل الصادق والشفافية.

كما يفترض النموذج أن أثر المعالجة المحاسبية سيقاس من خلال مقارنة القيم قبل وبعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك على مستوى ثلاثة عناصر رئيسة هي :رصيد المدينين، وصافي الدخل قبل الضريبة، وحقوق الملكية .وبذلك يمكن بيان ما إذا كانت المعالجة المقترحة تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال جعل التقارير المالية أكثر تحفظاً وواقعية في عرض الأصول عالية المخاطر.

رابعاً: احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لبند المدينين وفق النموذج المقترح

بعد تحديد بند المدينين بوصفه الأصل المالي محل المعالجة، واعتماد الافتراضات الخاصة بتوزيع رصيد المدينين بحسب درجة المخاطر، يتم في هذه الفقرة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق النموذج المقترح. ويستند الاحتساب إلى رصيد المدينين الظاهر في القوائم المالية لشركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024، إذ بلغ هذا الرصيد 25,386,560,039 ديناراً سنة 2022، و45,324,445,054 ديناراً سنة 2023، و31,383,130,248 ديناراً سنة 2024.

وتحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعادلة الآتية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة = رصيد المدينين × نسبة الفئة × احتمال التعثر × نسبة الخسارة عند التعثر

وبما أن النموذج افترض تقسيم المدينين إلى ثلاث فئات، فإن معدل الخسارة المتوقع الكلي يكون كما يأتي:

جدول (4)

معدلات الخسائر المتوقعة

الفئة	نسبة الفئة	احتمال التعثر PD	نسبة الخسارة عند التعثر LGD	معدل الخسارة المتوقع
مدينون منتظمون	80%	2%	30%	0.480%

مدينون مرتفعو المخاطر	15%	15%	50%	1.125%
مدينون متعثرون/أصول سامة مفترضة	5%	60%	70%	2.100%
المجموع	**100%**	—	—	**3.705%**

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على افتراضات النموذج التحليلي المقترح.

وبناءً على معدل الخسارة المتوقع الكلي البالغ **3.705%** من رصيد المدينين، يمكن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يأتي:

جدول(5)

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لبند المدينين في شركة بغداد للمشروبات الغازية للسنوات 2022–2024

المبالغ بالدينار العراقي

السنة	رصيد المدينين	خسائر المدينين المنتظمين 0.480%	خسائر المدينين مرتفعي المخاطر 1.125%	خسائر المدينين المتعثرين 2.100%	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
2022	25,386,560,039	121,855,488	285,598,800	533,117,761	**940,572,049**
2023	45,324,445,054	217,557,336	509,900,007	951,813,346	**1,679,270,689**
2024	31,383,130,248	150,639,025	353,060,215	659,045,735	**1,162,744,976**

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المدينين في القوائم المالية للشركة وافتراضات النموذج المقترح.

يتضح من الجدول أن أعلى قيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة ظهرت في سنة 2023، إذ بلغت 1,679,270,689 ديناراً، وذلك بسبب ارتفاع رصيد المدينين في تلك السنة إلى 45,324,445,054 ديناراً .أما في سنة 2024 فقد انخفضت الخسائر المتوقعة إلى 1,162,744,976ديناراً نتيجة انخفاض رصيد المدينين مقارنة بسنة 2023، لكنها بقيت أعلى من مستوى سنة 2022 بسبب بقاء الرصيد عند مستوى مرتفع نسبياً.

ووفقاً للمعالجة المحاسبية المقترحة، يتم الاعتراف بهذه الخسائر بوصفها خسائر ائتمانية متوقعة تخفض القيمة الدفترية لبند المدينين، وتؤثر في صافي الدخل قبل الضريبة. وبذلك تصبح قيمة المدينين بعد المعالجة كما يأتي:

جدول(6)

أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة في رصيد المدينين وصافي الدخل قبل الضريبة

المبالغ بالدينار العراقي

السنة	رصيد المدينين قبل المعالجة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	رصيد المدينين بعد المعالجة	صافي الدخل قبل الضريبة قبل المعالجة	صافي الدخل قبل الضريبة بعد المعالجة
2022	25,386,560,039	940,572,049	24,445,987,990	60,660,682,087	59,720,110,038

2023	45,324,445,054	1,679,270,689	43,645,174,365	115,370,072,443	113,690,801,754
2024	31,383,130,248	1,162,744,976	30,220,385,272	170,689,717,173	169,526,972,197

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركة بغداد للمشروبات الغازية وافتراضات النموذج المقترح.

وقد اعتمد صافي الدخل قبل الضريبة كما ورد في بيانات قائمة الدخل للشركة للسنوات 2022–2024.

ويلاحظ أن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة يؤدي إلى تخفيض رصيد المدينين وصافي الدخل قبل الضريبة، إلا أن هذا التخفيض لا يُعد أثراً سلبياً من منظور جودة التقارير المالية، بل يمثل معالجة محاسبية أكثر تحفظاً وواقعية. فإظهار المدينين بقيمة أقرب إلى قابليتهم الفعلية للتحصيل يسهم في الحد من تضخيم الأصول والأرباح، ويعزز خاصية التمثيل الصادق والشفافية في التقارير المالية.

ويرى الباحث بأن النموذج المقترح يبين أن معالجة الأصول عالية المخاطر لا تهدف فقط إلى تسجيل خسائر محاسبية، وإنما تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، من خلال الاعتراف المبكر بالمخاطر المحتملة وتقديم صورة أكثر واقعية عن المركز المالي ونتائج الأعمال.

خامساً: مناقشة نتائج النموذج المقترح في ضوء فرضية البحث

يسعى البحث من خلال هذه الفقرة إلى مناقشة نتائج النموذج التحليلي المقترح وبيان مدى دعمه لفرضية البحث، التي تنص على أن **المعالجة المحاسبية السليمة للأصول السامة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS تسهم في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها وشفافيتها وقابليتها للمقارنة.**

أظهرت نتائج النموذج أن تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على بند المدينين أدى إلى تخفيض قيمة هذا البند في القوائم المالية، إذ بلغت الخسائر المتوقعة **940,572,049 ديناراً** سنة 2022، و **1,679,270,689 ديناراً** سنة 2023، و **1,162,744,976 ديناراً** سنة 2024. ويشير ذلك إلى أن الاعتراف بالخسائر المتوقعة يسهم في عرض المدينين بقيمة أقرب إلى قابليتهم الفعلية للتحصيل، بدلاً من إبقائهم بالقيمة الدفترية الكاملة التي قد لا تعكس مستوى المخاطر المرتبط بها.

جدول(7)

المعالجة المقترحة في جودة التقارير المالية

السنة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	نسبة الخسائر إلى رصيد المدينين	نسبة الخسائر إلى صافي الدخل قبل الضريبة	النتيجة
2022	940,572,049	3.705%	1.55%	تخفيض محدود نسبياً في الدخل مقابل تحسين واقعية عرض المدينين
2023	1,679,270,689	3.705%	1.46%	ارتفاع الخسائر نتيجة ارتفاع رصيد

				المدينين، مما يعزز الحاجة إلى الإفصاح عن مخاطر التحصيل
2024	1,162,744,976	3.705%	0.68%	انخفاض الأثر النسبي في الأرباح مع استمرار الحاجة إلى الاعتراف بالمخاطر

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج النموذج التحليلي المقترح.

يتضح من الجدول أن أثر المعالجة المحاسبية المقترحة لم يكن جوهرياً بدرجة تؤدي إلى تغيير اتجاه الأداء المالي للشركة، لكنه كان مهماً من ناحية جودة التقارير المالية. فقد أدى الاعتراف بالخسائر المتوقعة إلى تخفيض صافي الدخل قبل الضريبة، إلا أن هذا التخفيض يعكس معالجة أكثر تحفظاً وصدقاً، لأنه يأخذ في الحسبان المخاطر المحتملة المرتبطة بعدم تحصيل جزء من المدينين.

كما تبين أن سنة 2023 سجلت أعلى قيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، بسبب ارتفاع رصيد المدينين في تلك السنة، وهو ما يدل على أن كبر حجم الذمم المدينة يفرض على الشركة ضرورة الإفصاح عن أعمار الديون، ونسب التحصيل، والضمانات، والسياسات المتبعة في تكوين مخصصات الهبوط أو الخسائر المتوقعة. ومن ثم فإن النموذج لا يقتصر على احتساب أثر رقمي فقط، بل يبرز كذلك أهمية الإفصاح المحاسبي في تحسين شفافية التقارير المالية.

ومن زاوية جودة التقارير المالية، يمكن بيان أثر النموذج كما يأتي:

جدول (8)

المعالجة المقترحة حسب الابعاد

بُعد جودة التقارير المالية	أثر المعالجة المقترحة
الملاءمة	توفر معلومات أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية حول مخاطر التحصيل المتوقعة.
التمثيل الصادق	تمنع تضخيم قيمة المدينين والأرباح، وتعرض الأصول بقيمة أقرب إلى الواقع الاقتصادي.
الشفافية	تكشف عن المخاطر المرتبطة بالمدينين بدلاً من إخفائها ضمن الرصيد الإجمالي.
القابلية للمقارنة	تساعد على مقارنة أثر مخاطر التحصيل بين السنوات 2022–2024 بطريقة أكثر وضوحاً.
القابلية للفهم	تقدم عرضاً مبسطاً يوضح أثر الخسائر المتوقعة في الأصول ونتيجة النشاط.

وعلى ضوء ما سبق فأن نتائج النموذج المقترح يدعم فرضية البحث، إذ تبين أن المعالجة المحاسبية للأصول السامة أو الأصول عالية المخاطر لا تهدف فقط إلى تخفيض قيمة الأصول أو الأرباح، بل تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية. فكلما تم الاعتراف بالخسائر المتوقعة والإفصاح عن المخاطر بصورة واضحة، أصبحت التقارير المالية أكثر قدرة على التعبير عن المركز المالي الحقيقي للشركة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن فرضية البحث **مقبولة في حدود النموذج التحليلي المقترح**، لأن تطبيق المعالجة المحاسبية وفق منطق IFRS أسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال القياس الأكثر واقعية، والاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة، وتعزيز الإفصاح عن المخاطر المرتبطة ببند المدينين.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

بعد عرض الإطار النظري للأصول السامة والمعالجة المحاسبية لها في ضوء معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ، وتطبيق نموذج تحليلي مقترح على بند المدينين في شركة بغداد للمشروبات الغازية، يتناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، فضلاً عن تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين المعالجة المحاسبية للأصول عالية المخاطر وتعزيز جودة التقارير المالية.

أولاً: الاستنتاجات

1. إن الأصول السامة لا تمثل تصنيفاً محاسبياً مستقلاً ضمن معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ، وإنما يمكن النظر إليها بوصفها أصولاً مالية عالية المخاطر تتعرض لانخفاض في القيمة أو ضعف في السيولة أو صعوبة في التحصيل، الأمر الذي يتطلب معالجتها وفق متطلبات القياس والهبوط والإفصاح.
2. أظهر البحث أن بند المدينين في شركة بغداد للمشروبات الغازية يمثل البند الأكثر ملاءمة لتطبيق النموذج التحليلي المقترح، لأنه يرتبط بصورة مباشرة بمخاطر التحصيل، ولا سيما في ظل تذبذب رصيده خلال سنوات التحليل.
3. بين النموذج المقترح أن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة يؤدي إلى تخفيض رصيد المدينين وصافي الدخل قبل الضريبة، إلا أن هذا التخفيض لا يعد أثراً سلبياً بحد ذاته، بل يعكس معالجة محاسبية أكثر تحفظاً وواقعية.
4. إن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لبند المدينين أسهم في عرض قيمة أكثر واقعية للأصول المالية، مما يحد من احتمالية تضخيم الموجودات والأرباح في التقارير المالية.
5. أظهرت نتائج النموذج أن سنة 2023 سجلت أعلى قيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب ارتفاع رصيد المدينين، الأمر الذي يؤكد أهمية متابعة الذمم المدينة وتحليل أعمار الديون ونسب التحصيل بصورة مستمرة.
6. إن المعالجة المحاسبية السليمة للأصول عالية المخاطر تسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الملاءمة والتمثيل الصادق والشفافية والقابلية للمقارنة.
7. أثبت النموذج التحليلي المقترح فرضية البحث، إذ تبين أن تطبيق المعالجة المحاسبية المناسبة للأصول السامة أو عالية المخاطر في ضوء IFRS يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة اهتمام الشركات بتحليل البنود المالية عالية المخاطر، ولا سيما المدينين والاستثمارات المالية، وعدم الاكتفاء بعرضها بالقيم الدفترية من دون بيان درجة المخاطر المرتبطة بها.
2. ضرورة تطبيق منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة التي ترتبط بمخاطر التحصيل، بما ينسجم مع متطلباتIFRS 9 ، وبما يساعد على الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة.

3. يوصي البحث بضرورة الإفصاح عن أعمار الديون، ونسب التحصيل، والديون المتأخرة، والضمانات المرتبطة بالمدينين، لأن هذه المعلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم جودة الأصول المالية.
4. ضرورة تعزيز الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس الأصول المالية، ولا سيما تلك التي تتأثر بمخاطر انخفاض القيمة أو صعوبة التحصيل.
5. ينبغي على الشركات إعداد نماذج داخلية مبسطة لتقدير الخسائر المتوقعة، حتى في حال عدم وجود بيانات تفصيلية كاملة، على أن يتم تطوير هذه النماذج تدريجياً بالاعتماد على الخبرة التاريخية ومؤشرات التحصيل.
6. يوصي البحث بضرورة أن تهتم إدارات الشركات والمدققون بفحص البنود التي قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح أو الموجودات، لأن ضعف معالجتها قد يؤثر في صدق وعدالة عرض التقارير المالية.
7. ضرورة تطوير مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات العراقية بما ينسجم مع متطلباتIFRS ، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوات المالية ومخاطر الائتمان والسيولة والقيمة العادلة.

المصادر

1. بعلاش، عصام، وشيخي، بلال، (2022). انعكاس استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول السامة على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 9(2)، 1510–1525.
2. عبد الفتاح، سعيد توفيق احمد، (2022) علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، رسالة مقدمة من الباحث للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الزقازيق كلية التجارة، مصر.
3. عنيزة، حسن هادي، والجنابي، ناظم مهدي، (2019). القياس والإفصاح عن مخاطر الأصول السامة لأدوات الائتمان في القوائم المالية للمصارف العراقية. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 24، 97–114.
4. فارس جميل، النعيمات، سعيد مخلد، وحسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثامن والعشرون 2020.
5. Borodin, A., Shamin, V., & Shamina, I. (2018). A method for calculating the real value of equity by identifying toxic assets in the reports of professional participants of the securities market. *Olsztyn Economic Journal, 13*(4), 387–396. https://doi.org/10.31648/oej.2779
6. Holland, A. (2009). *A prediction market for toxic assets prices*. arXiv. arXiv:0905.4171.
7. Kieso, D. E. & Weygandt, J. J., Kimmel, P. D., (2018). Financial accounting with international financial reporting standards. John Wiley & Sons.
8. Longstaff, F. A., & Myers, B. W. (2014). How does the market value toxic assets? *Journal of Financial and Quantitative Analysis, 49*(2), 297–319. https://doi.org/10.1017/S0022109014000222
9. Mahieux, L. (2024). Fair value accounting, illiquid assets, and financial stability. *Management Science, 70*(1), 544–566. doi: 10.1287/mnsc.2023.4692.
10. Salman, A. K., Ali, A. G., & Mohammed, E. F. (2023). The impact of toxic assets on financial performance under the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS 9): An empirical study in Iraqi banks. *American Journal of Economics and Business Management, 6*(9), 200–224.
11. Sehgal, G., Alam Khan, P., & Thakur, B. (2024). Bad bank strategy: Addressing toxic assets in the banking sector. *Journal of Namibian Studies: History Politics Culture, 36*(2), 250–263. https://doi.org/10.59670/nbbxy123.

12. Shirkhani, B., Abdoli, M., Valiyan, H., & Shahri, M. (2024). The contexts genealogy of the toxic assets emergence in capital market companies: The application of a paradigmatic framework. *Financial Management Perspective, 14*(46), 93–131. doi: 10.48308/jfmp.2024.105029.
13. Suteja, Jaja, "Investment decision and firm value: moderating effects of corporate social responsibility and profitability of non-financial sector companies on the Indonesia stock exchange." Journal of Risk and Financial Management 16.1 (2023): 40.
14. Ugwueze, S. A., Onyekwelu, U. L., & Nwankwo, C. N. (2021). Effect of toxic asset on financial performance of commercial banks in Nigeria. *Journal of Accounting Information and Innovation, 5*(9), 61–89.